

**صورة الموطن الانتخابي وأثره على إرادة
الناخب الكويتي
دراسة مقارنة**

د. عذبي خميس كليب العازمي
عضو هيئة تدريس - قسم المقررات القانونية - كلية الشرطة
أكاديمية سعد العبد الله للعلوم الأمنية

صورة الموطن الانتخابي وأثره على إرادة الناخب الكويتي دراسة مقارنة

د. عذبي خميس كليب العازمي

مقدمة

تقوم عملية انتخاب أعضاء المجالس التشريعية على عدد من المراحل تبدأ بتكوين هيئة الناخبين وإعداد القيود الانتخابية، مروراً بمراجعة السلطة المختصة للشروط المطلوبة لاكتساب المركز القانوني للناخب أو للمرشح وانتهاءً بيوم الاقتراع وفرز الأصوات وإعلان نتيجة الانتخاب، بحيث يتاح لذوي الشأن الاعتراض وتقديم الطعون الانتخابية أمام الجهة المختصة سواء على إجراءات القيد بالجدول الانتخابي قبل يوم الاقتراع أو على نتيجة الانتخاب بعد إعلانها.

وفي مرحلة تكوين هيئة الناخبين وتسجيل أسماء وبيانات وعناوين المواطنين الذين يحق لهم ممارسة حق الانتخاب يسمح المشرع لكل مواطن توافرت فيه شروط الانتخاب بمراجعة اسمه وبياناته بالسجل الانتخابي ومنها عنوانه بالدائرة التي يقطن فيها أو ما يعرف "بالموطن الانتخابي" حتى يتسنى له الاشتراك في أي عملية انتخابية بعد قيده وفق موطنه الانتخابي الفعلي.

وتضع النظم الانتخابية المقارنة شروطاً وإجراءات دقيقة لضمان صحة وسلامة قيد الناخب وفق موطنه الانتخابي الفعلي الذي يقيم فيه والمرتبط بمحل إقامته الثابت في بطاقة هويته الشخصية الصادرة من الجهات الرسمية المختصة، ويحق للمواطن متى ما قام بتغيير محل إقامته أن يقوم كذلك بنقل قيده الانتخابي للدائرة الانتخابية التي يتبعها محل إقامته الجديد.

ومع ذلك فقد يحدث، وعلى خلاف الحقيقة، تغيير الناخب لمحل إقامته، ورقياً، ولمدة مؤقتة، ليتسنى له، وبالاتفاق مع غيره من الناخبين، نقل القيود الانتخابية من دائرة إلى دائرة انتخابية أخرى، أثناء مراجعة وتعديل القيود الانتخابية والاعتراض عليها من قبل السلطة المختصة، قاصدين بذلك التصويت لمصلحة مرشح معين ينتمي إلى الدائرة الانتخابية الجديدة التي نقلوا إليها موطنهم الانتخابي بطريقة صورية تتمثل في إخفاء

عنوانه الفعلي وإظهار عنوان غير حقيقي ولو بصفة مؤقتة لحين الانتهاء من العملية الانتخابية.

إشكالية البحث:

تقوم الجهة الإدارية المختصة بقيد الناخبين في دولة الكويت بإعداد ومراجعة وتنقيح القيد الانتخابية المعبرة عن قوائم بأسماء وبيانات من يحق لهم الاشتراك في العملية الانتخابية وفق الشروط الدستورية والقانونية، بصورة دورية مرة كل عام ميلادي بدء من شهر فبراير وحتى شهر يونيو^(١) حتى يتم نشر القيد الانتخابي بصورته النهائية ويصبح حجة قاطعة بما ورد فيه ويتسنى لكل من ورد اسمه بالقيد الاشتراك في أي انتخابات لاحقة لاكتسابه صفة الناخب.

ولما كانت مدة الفصل التشريعي لمجلس الأمة الكويتي محددة دستوريا بأربعة سنوات، فإن انتخابات المجلس الجديد محددة زمنيا بصدر مرسوم دعوة الناخبين قبل انتهاء النهاية الطبيعية لدور الانعقاد الأخير من الفصل التشريعي، أما في حال إنهاء الفصل التشريعي بطريقة مبتسرة أي بطريق حل المجلس النيابي فإن الانتخابات التشريعية للمجلس الجديد تجرى خلال فترة أقصاها (٦٠) يوما من تاريخ صدور مرسوم حل مجلس الأمة^(٢).

ولا يجوز وفقا للمادة (٨٣) من الدستور الكويتي مد الفصل التشريعي، بمعنى تأجيل الانتخابات بعد انقضاء عمر مجلس الأمة، إلا للضرورة في حالة الحرب ويكون ذلك بقانون. ويسعى الناخبون إلى مراجعة لجان قد الناخبين خلال المدة المحددة قانونا لضمان وجود الاسم والبيانات صحيحة في قوائم الناخبين قبل انتهاء المدة المحددة للاعتراض والطعن على قرارات لجان القيد، إلا أن الملاحظ أن السنة التي تجرى فيها الانتخابات تتزايد أعداد الناخبين الذين يرغبون نقل الموطن الانتخابي عن طريق تقديم مستندات إلى الهيئة العامة للمعلومات المدنية تفيد بتغيير عنوان محل الإقامة وتقديمه في المواعيد

(١) المواد من (٦- ١٨) من القانون الكويتي رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن انتخاب أعضاء مجلس الأمة.

(٢) المادة (٢/١٠٧) من الدستور الكويتي.

المقررة لتعديل الموطن الانتخابي أمام لجان قيد الناخبين^(٣)، رغبة في الإدلاء بأصواتهم لمرشح معين في الدائرة الانتخابية التي نقلوا إليها موطنهم الانتخابي الجديد، مما يؤثر بدوره على نتيجة الانتخاب وإرادة الناخبين وفقا للموطن الانتخابي السوري، وهذا يعتبر تزوير لإرادة الناخبين وإخراج العملية الديمقراطية من مضمونها الصحيح.

نطاق وأهمية البحث

يقتصر نطاق دراسة الموطن الانتخابي السوري على مسألة نقل الأصوات الانتخابية عبر الدوائر الانتخابية الخمسة في النظام الانتخابي الكويتي ومدى تأثيره على إرادة الناخب الكويتي على الجانب السياسي والدستوري دون التطرق للنشاط المادي والقصد الجنائي المكون لجريمة النقل السوري للموطن الانتخابي كأحد جرائم الانتخاب، ومن ثم يستمد البحث أهميته من خلال الربط بين الموطن الانتخابي والدائرة الانتخابية والمنازعة الانتخابية المتصلة بالقيود من أجل الوصول إلى حل يناسب واقع الانتخابات العامة لتفادي صورة الموطن الانتخابي واثره على إرادة الناخبين.

خطة الدراسة:

من اجل دراسة الموطن الانتخابي السوري واثره على إرادة الناخب الكويتي، نتناول فكرة صورة الموطن الانتخابي في الدائرة الانتخابية ووسائل الناخبين في استغلال الثغرات القانونية التي تتيح لهم تحقيق الصورة، ثم نتناول للطعون المتصلة بالقيود الانتخابي السوري وكيفية القضاء على صورة الموطن في النظام الانتخابي الكويتي وذلك في مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: صورة الموطن الانتخابي

المطلب الأول: ماهية الموطن الانتخابي السوري.

المطلب الثاني: مظاهر الصورة في الموطن الانتخابي.

المبحث الثاني: وسائل الحد من صورة الموطن الانتخابي

المطلب الأول: الطعن الانتخابي على صحة القيود الانتخابية.

المطلب الثاني: القيد الانتخابي الالكتروني والإشراف القضائي.

(٣) صلاح الجاسم، إحصائية بنقل القيود الانتخابية: عناوين ليس لها أساس من الواقع، مجلة القيس

الالكترونية، عدد ١٢ فبراير ٢٠٢٠، ص ٦.

المبحث الأول

صورية الموطن الانتخابي

نظم المشرع الكويتي بالقانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ بشأن انتخاب أعضاء مجلس الأمة مسالة قيد الناخبين في الجداول والقوائم الانتخابية وفق اطر دستورية وقانونية تختص بالنطاق الشخصي والموضوعي للمرحلة السابقة على يوم الاقتراع.

ويأخذ المشرع الكويتي بالتوحيد بين الموطن الانتخابي والموطن الفعلي^(٤) أي الذي يقيم فيه الناخب داخل دائرة من الدوائر الانتخابية وفقا للتقسيم الخماسي للدوائر في النظام الانتخابي الكويتي.

ويعتبر إدراج اسم الناخب وبياناته التي تضمن بالضرورة عنوانه الذي يقيم فيه شرطاً جوهرياً للانضمام إلى هيئة الناخبين البالغين لسن الرشد السياسي^(٥) والمقيدين في الجدول الانتخابي مما يتسنى لهم قانوناً مباشرة الحقوق السياسية.

والذي يحدث في الواقع العملي خلال شهر فبراير من كل عام تبدأ الجهة المختصة بالقيود الانتخابية في استلام طلبات تحرير وتعديل بيانات الناخبين قبل عرض تلك القيود في مكان بارز بمخافر الشرطة والأماكن العامة الأخرى التي يحددها وزير الداخلية، ونشرها في الجريدة الرسمية، خلال الخمسة عشر يوماً الأولى من شهر مارس من كل عام.

(٤) د محمد حسين القبلي، اتجاهات القضاء الكويتي فى الطعون المتعلقة بانتخاب مجلس الأمة، مجلة الحقوق، مطبوعات مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد ٣ سنة ٢١-٢٠١١ عدد مارس-يونيو ١٩٩٧، ص ٤٠.

(٥) سن الرشد السياسي وفقاً للمادة الأولى من قانون الانتخاب الكويتي رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ هو احدى وعشرين عاماً يوم الانتخاب وهو ذات سن الرشد المدني المقررة بالمادة ٩٦ / ٢ من القانون المدني الكويتي رقم ٦٨ لسنة ١٩٨٠ بينما يختلف هذا السن في النظم الانتخابية المقارنة، فالمشرع الفرنسي نزل بسن الناخب من (٢٣ إلى ١٨) وفق القانون الأساسي رقم ٤١٠-٢٠١١ الصادر في ١٤ إبريل ٢٠١١ والمتعلق بانتخابات أعضاء النواب ومجلس الشيوخ، كما أوجب المشرع المصري على كل من بلغ ثماني عشرة سنة ميلادية مباشرة حقوقه السياسية.

ويتسنى لكل مواطن توافرت فيه شروط الناخب من الذكور والإناث خلال المواعيد المقررة أن يتقدم إلى الجهة المختصة بالإشراف على القيود الانتخابية بالمستندات التي تؤيد تعديله للبيانات المتوفرة لدى تلك الجهة ومنها تعديل الموطن الانتخابي من دائرة إلى دائرة انتخابية أخرى، فهل يحق للجهة المختصة التحقق من صحة الموطن الانتخابي تقاديا لصوريته؟ وما هي مظاهر صورية الموطن الانتخابي التي تمكن الناخب من الانضمام إلى هيئة الناخبين في الاقتراح، وفي المشاركة السياسية استنادا إلى صورية الموطن الانتخابي؟ هذا ما نتطرق إليه في مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: صورية الموطن الانتخابي.

المطلب الثاني: مظاهر الصورية في الموطن الانتخابي.

المطلب الأول

صورية الموطن الانتخابي

يقتضي الحديث عن صورية الموطن الانتخابي الوقوف على تعريف الموطن الانتخابي كمصطلح قانوني، وضرورة ارتباطه بدائرة انتخابية محددة، ومدى حق الناخب في تعديل موطنه الانتخابي، وذلك في النقاط التالية:

أولاً: تعريف الموطن الانتخابي

١- الموطن الانتخابي الفعلي والدائم

يتولى كل ناخب حقوقه الانتخابية بنفسه في الدائرة الانتخابية التي بها موطنه الانتخابي، وتنص المادة (٤) من قانون الانتخاب الكويتي على أن: "موطن الانتخاب هو المكان الذي يقيم فيه الشخص بصفة فعلية ودائمة.

والموطن الانتخابي بشكل عام هو ذلك الموطن الذي يقيم فيه الناخب عادة^(٦)، والذي يشترط القانون أن يقيد من خلاله في القيد الانتخابي الخاص بالدائرة التي يقع فيها ذلك الموطن^(٧).

(٦) د. بدر محمد عادل، القيد في جداول الناخبين لمجلس النواب البحريني، مجلة كلية الشريعة والقانون،

جامعة الإمارات العربية المتحدة، السنة ٢٦ العدد ٥١، يوليو ٢٠١٣، ص ٤٥.

د.عذبي خميس كليب العازمي

وهو مكان الإقامة العادية للشخص في الدائرة الانتخابية طبقاً لما هو ثابت في بطاقة هويته الشخصية، ومن ثم فإن العبرة في الإقامة العادية بحسب الثابت ببطاقة الهوية الشخصية وليست العبرة بمسقط الرأس أو ملكية العقارات^(٨). وعليه في حالة تعدد الموطن للناخب فإن عليه عملاً بأحكام المادة الرابعة من القانون الكويتي رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن انتخاب أعضاء مجلس الأمة أن يعين الموطن الذي يريد استعمال حقوقه الانتخابية فيه.

٢- الموطن الانتخابي السوري

تعني الصورية في مجال الموطن الانتخابي وجود إرادة لدى الناخب خفية أو مستترة نحو موطن انتخابي غير فعلي وغير دائم إلى جانب موطنه الانتخابي الذي يقيم فيه بصفة دائمة وفعلية.

ويعبر الموطن الانتخابي السوري عن إرادة مغايرة للإرادة الحقيقية للناخب، حيث يسعى إلى تقديم مستندات إلى الجهات المختصة تتمثل في عقد استئجار أو شراء عقار في دائرة انتخابية أخرى غير التي يقطن فيها بصفة دائمة، وإثبات ذلك في بطاقة هويته الشخصية، إلى حين الانتهاء من العملية الانتخابية.

كما يمكن تعريف صورية الموطن الانتخاب على أنه حركة نقل الأصوات الجائرة التي يمارسها بعض أعضاء مجلس الأمة أو بعض المرشحين لعضوية المجلس، عندما يتم نقل الأصوات بشكل مبرمج من دائرة إلى دائرة انتخابية أخرى^(٩).

وإذا كان الموطن الانتخابي الفعلي والدائم هو الذي يتطلبه المشرع للانضمام إلى هيئة الناخبين في جدول انتخابي تابع لدائرة انتخابية معينة، فإنه وبمفهوم المخالفة يعد

(7) Guillaume Fichet. L'encadrement constitutionnel de la révision des circonscriptions électorales- Étude de droit comparé.. Français, Droit. Université Panthéon-Assas, Paris II, 2016, p 11.

(٨) البحرين، محكمة الاستئناف العليا المدنية، الطعن رقم ١٧/٢٠١٠/١١٢/٩ جلسة ٤ سبتمبر ٢٠١٠.

(٩) د. محمد عبد المحسن المقاطع، "طعون القيود استرداد لإرادة الأمة"، مجلة الجريدة الالكترونية، عدد ١/٧/٢٠٢٠، ص ٥.

الموطن الانتخابي السوري هو موطن فعلي لكنه مؤقت، فضلا عن أنه غير دائم إذ تزول كافة آثاره بانتهاء العملية الانتخابية، سواء ببيع العقار المؤقت أو التخلي عن استئجاره، والعودة مرة أخرى لمكان الإقامة الدائم وتغيير العنوان ببيانات الهوية الشخصية مرة أخرى.

وبطاقة الهوية الشخصية في الكويت هي "بطاقة المعلومات المدنية" حيث لكل فرد مقيد في نظام المعلومات المدنية في الدولة رقم ثابت يسمى الرقم المدني يوجب المشرع على جميع الجهات تدوين الرقم في المعاملات والسجلات والملفات الخاصة بالأفراد، كما يجوز لها استخدام هذا الرقم في تنظيمها وحفظها^(١٠).

ثانياً: ارتباط الموطن الانتخابي السوري بالدائرة الانتخابية

الدائرة الانتخابية هي وحدة انتخابية قائمة بذاتها، يقوم أفرادها المقيدون بالجدول الانتخابية بانتخاب ممثل لها أو أكثر داخل المجلس النيابي^(١١)، وتعتمد كل دولة تقسيم الإقليم إلى عدد من الدوائر أو إلى دائرة انتخابية واحدة، مستندة على ذلك إلى معايير بما يسمح بتوفير صوت لكل ناخب بالدائرة^(١٢)، وللدائرة الانتخابية حدوداً جغرافية وإدارية وإدارية يُراعى فيها عدد الناخبين من أجل تمثيل نيابي عادل لكافة المناطق في البلاد^(١٣) وهذا التمثيل العادل والمتكافئ يتأتى عن طريق تناسب عدد النواب الذين يمثلون الدائرة الانتخابية في المجلس النيابي مع القوة التصويتية لذات الدائرة^(١٤).

(١٠) المادة الثانية من القانون الكويتي رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن نظام المعلومات المدنية الصادر في ٢٥ إبريل ١٩٨٢م.

(١١) سعاد الشراوي، عبد الله ناصف، نظم الانتخابات في العالم ومصر، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٤، ص ٢٣٦.

(١٢) راجع:

– Ehrhard Thomas, «Le découpage électoral des circonscriptions législatives: le parlement hors-jeu?», Pouvoirs, 2017 (n 149), p. 117

(١٣) د. بدر محمد عادل، القيد في جداول الناخبين لمجلس النواب البحريني، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، السنة ٢٦ العدد ٥١، يوليو ٢٠١٣، ص ٤٥.

(14) Guillaume Fichet. op, cit, p 101.

ويرتبط الموطن الانتخابي الدائم والفعلي بالدائرة الانتخابية التي يقيد الناخب في الجدول الانتخابي التابع لها، وفي حال تغيير الموطن الانتخابي يترتب على هذا التغيير تعديل بياناته في الجدول الانتخابي حتى يتسنى لها الاشتراك في العملية الانتخابية في الجدول التابع للدائرة الانتخابية الجديدة، بصرف النظر عن صورية الموطن الانتخابي الجديد.

ثالثاً: حق الناخب في نقل القيد الانتخابي من دائرة إلى دائرة انتخابية أخرى

الأصل أن للناخب في النظام الانتخابي الكويتي حرية تغيير موطنه الانتخابي وكل ما عليه إبداء رغبته في هذا التغيير كتابة إلى وزارة الداخلية لإجراء التعديل اللازم في جدول الانتخاب في المواعيد وبالإجراءات المنصوص عليها في القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن انتخاب أعضاء مجلس الأمة.

ووفقاً للنموذج الذي تصدره وزارة الداخلية فعلى الناخب تسجيل الموطن الجديد بتسجيل بيانات عنوان المكان الذي يتواجد فيه على أن يبين في النموذج أسباب هذا التغيير أي وجود عقد شراء عقار جديد، أو عقد استئجار عقار، أو وجود استحالة قانونية تمنعه من الإقامة في موطنه الأصلي كوجود قوة قاهرة أو ظروف طارئة كما في حالة هدم مكان الإقامة الدائمة، أو خضوع محل السكن للعزل الصحي كنتيجة لقرارات السلطات الصحية في البلاد للحد من تداعيات انتشار فيروس كورونا Coved-19 المستجد.

المطلب الثاني

مظاهر الصورية في الموطن الانتخابي

تتعدد مظاهر الصورية في الموطن الانتخابي فقد تكون فردية تعبر عن رغبة ناخب في الانتقال إلى دائرة انتخابية بعينها بصفة مؤقتة تزول بانتهاء العملية الانتخابية، وقد تكون جماعية كان يغير مجموعة من الأفراد بيانات عنوانهم إقامتهم إلى عدة عقارات في دائرة معينة. وتتفاقم مظاهر الصورية في حال الاتفاق بين عدد من الناخبين على نقل الموطن الانتخابي، كان يشتري أحدهم من أصحاب الملاء المالية عدة عقارات ويتم إعطاء باقي الأفراد عقود استئجار لمدة مؤقتة لتقديمها مع المستندات الدالة على نقل العنوان الفعلي أمام الجهات المختصة.

لقد لاحظ البعض^(١) انتقال حوالي ٧٠ ناخبا على عقار سكني واحد خلال شهر فبراير من عام ٢٠٢٠ بما يعني وجود صورية للمواطن الانتخابي يتيح لهؤلاء الاشتراك في انتخاب أعضاء مجلس الامة للفصل التشريعي الجديد في دائرة انتخابية محددة يرغبون بقيد أسمائهم بسجل جدولها الانتخابي.

ومن مظاهر صورية المواطن الانتخابي أن يتقدم الناخب خلال شهر فبراير بتعديل بياناته ومنها عنوان إقامته، على ان يتعهد بتقديم ما يثبت ذلك لاحقاً، بذريعة عدم صدور بطاقة هويته الشخصية أو البطاقة المدنية الجديدة، وبطبيعة الحال ليس من اختصاص لجنة قيد الناخبين التحقق من ذلك سوى بتوقيع الناخب على تعهد بإحضار صورة من بطاقته المدنية الجديدة، فينشر اسمه وفق موطنه الانتخابي الجديد خلال شهر مارس، مما يمثل حجة على ماورد فيه.

ولجنة قيد الناخبين في النظام الانتخابي الكويتي هي لجنة إدارية ثلاثية تتكون من رئيس وعضوين يصدر بتشكيلها قرار من وزير الداخلية، فهي تمارس اختصاصها استناداً للتبعية الإدارية بالوكالة المفترضة عن وزير الداخلية كما تقوم بدور الرقابة الإدارية على القيود الانتخابية سواء بالنسبة لتسجيل أو تعديل أو حذف أو إضافة أسماء المواطنين ممن تتوافر فيهم شروط الناخب^(٢)، كما تحرص، من بين اختصاصاتها، على حذف من نقلوا موطنهم من الدائرة الانتخابية وإضافة من نقلوا موطنهم إليها. ومن مظاهر صورية المواطن الانتخابي تقديم عقود استئجار عقارات صورية أو بها عناوين غير صحيحة، ويتم تمريرها على موظف هيئة المعلومات المدنية الذي يقوم بتسجيلها تمهيدا لاستصدار بطاقة مدنية جديدة يستخدمها الناخب للقيد في الجدول الانتخابي. وعلى الرغم من أن هذا المسلك الأخير يشكل جريمة تزوير في محررات رسمية قد تصل عقوبتها في حق الناخب إلى سبعة سنوات كما قد يعاقب موظف هيئة

(١٥) د. محمد عبد المحسن المقاطع، "طعون القيود استرداد لإرادة الأمة"، مرجع سابق، ص ٥.

(١٦) المادة (٦) من القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن انتخاب أعضاء مجلس الأمة.

د. عذبي خميس كليب العازمي

المعلومات المدنية كموظف عام بعشر سنوات^(١٧)، إلا أن هذه الجريمة سواء تمثلت في جريمة التزوير أو في إحدى الجرائم الانتخابية قلما ما يتم اكتشافها في مهدها لأن الناخب سرعان ما يتقدم بتغيير موطنه السوري بعد انتهاء التصويت عن طريق تقديم مستندات صحيحة بعنوانه إقامته الفعلية القديمة.

وفي تصورنا أن مسألة الموطن الانتخابي السوري من الصعوبة بمكان الحد منها لثلاثة أسباب:

السبب الأول يتمثل في ضيق المدة الزمنية بين استخدام الموطن الانتخابي السوري الجديد والعودة إلى الموطن الفعلي الدائم القديم.

أما **السبب الثاني** فمفاده تعدد الجهات المسؤولة عن الإشراف على بيانات الناخبين مثل وزارة الداخلية، ولجان القيد، والهيئة العامة للمعلومات المدنية، إضافة إلى دور مختار المنطقة الذي يكون من بين اختصاصاته جمع البيانات الصحيحة الخاصة بالسكان وإبلاغها للجهات المختصة وتقديم المساعدات اللازمة في عمل الإحصاءات المطلوبة^(١٨).

وأخيرا يتمثل السبب الثالث في عدم تمكين الناخب من الرقابة على قيد الناخبين وفي عدم أحقية ناخب في الاعتراض على صورية الموطن بالنسبة لغيره من الناخبين فالمادة (١٠) من قانون الانتخاب الكويتي سمح لكل كويتي مقيم في الدائرة الانتخابية أن يطلب إدراج اسمه في جدول الانتخابات الخاص بها إذا كان قد أهمل إدراج اسمه بغير حق، كما أن لكل ناخب مدرج في جدول الانتخاب أن يطلب إدراج اسم غيره من أهمل بغير حق أو حذف اسم من أدرج بغير حق، وذلك في الفترة من ١-٢٠ من شهر

(١٧) د. فيصل الكندري، تجرم فعل التزوير الذي يشكل نقل السكن أحد مظاهره " ندوة كلية القانون الكويتية العالمية، بعنوان قيود الناخبين بين التزوير والتجريم، ٢٤ فبراير ٢٠٢٠.

(١٨) تقسم الكويت إلى أحياء سكنية، يحدد عددها ونطاق كل منها بقرار من وزير الداخلية. ويكون لكل حي مختار ترشحه لجنة شئون المختارين من بين سكان الحي بعد الاستئناس برأي خمسة ممن تتوافر فيهم الشروط القانونية المطلوبة ويعين مجلس الوزراء بقرار منه أحد هؤلاء الخمسة مختارا للحي لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

راجع المواد ٨-١ من القانون الكويتي رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ في شان المختارين.

مارس من كل عام، وهذه هي حدود التعديل التي سمح بها المشرع للناخب بالنسبة لغيره من الناخبين.

وإذا ما نظرنا للسبب الثالث بميزان النظم الانتخابية المقارنة لوجدنا أن المشرع المصري^(٩) سمح لكل ناخب مقيد اسمه في جداول الانتخاب أن يطلب قيد اسم من أهمل بغير وجه حق، أو حذف اسم من قيد بغير حق أو تصحيح البيانات الخاصة به، وهذه النقطة الأخيرة المتمثلة في تصحيح البيانات تشمل كافة البيانات بما فيها العنوان الصوري للناخب الآخر.

المبحث الثاني

وسائل الحد من صورية الموطن الانتخابي

على الرغم من صعوبة وقف اللجنة الإدارية الثلاثية لصورية الموطن الانتخابي وهي لجنة قيد تسجيل الناخبين المقررة بالمادة (٦) من قانون الانتخاب الكويتي، وعدم السماح للناخب بتعديل الموطن الانتخابي الصوري لناخب آخر، فلا سبيل للاعتراض على صورية القيد سوى بالتظلم من قرارات لجنة القيد أمام اللجنة ذاتها. وفي حال رفضت الإدارة الاعتراض أي التظلم على قراراتها، أو سكتت أو امتنعت عن الرد، فليس أمام الناخب سوى اللجوء إلى القضاء للطعن على القرار الإداري كنموذج للطعن الانتخابي المتصل بقيد الناخبين.

وإلى جانب الطعون الانتخابية المتصلة بالقيد الانتخابي وهي طعون انتخابية تتعلق بمرحلة ما قبل يوم الاقتراع، فإن النظم الانتخابية المقارنة لجأت إلى وسائل أخرى للحد من صورية الموطن الانتخابي ونقل الأصوات الانتخابية من دائرة إلى أخرى على غير الحقيقة، وذلك بالربط الإلكتروني للقيد وإسناده إلى هيئة قضائية، على نحو ما ناقشه في مطلبين على النحو التالي:

المطلب الأول: الطعن الانتخابي على القيود الانتخابية.

المطلب الثاني: القيد الانتخابي الإلكتروني والإشراف القضائي.

(١٩) المادة (٢/١٥) من القانون المصري رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ بمباشرة الحقوق السياسية.

المطلب الأول

الطعن الانتخابي على صحة القيود الانتخابية

يقصد بالطعن الانتخابي المنازعات التي تدور حول النتائج الانتخابية. فتلك النتائج يمكن أن تثير منازعات إذا ما ادعى بعدم سلامتها بما يصبح معه انتخاب بعض المرشحين محل نزاع، كأن ينازع شخص أو أكثر في صحة إجراءات التصويت بالزعم أنه قد شابها غش، أو تدليس، أو إكراه، أو ينازع في إجراءات الفرز ودقتها. فهذا هو المعنى الاصطلاحي للطعن الانتخابي بمعناه الواسع^(٢٠).

والطعن الانتخابي على هذا النحو هو المنازعة الانتخابية التي يثيرها صاحب الصفة والمصلحة على الإجراءات والتصرفات المتصلة بالعملية الانتخابية، وفي أي مرحلة من مراحلها سواء المتعلقة بإجراءات القيد والتسجيل ومراجعة الشروط القانونية المطلوبة قبل يوم الاقتراع، أو تعلقت بجمع وفرز الأصوات وإعلان نتيجة الانتخاب أي إجراءات يوم الاقتراع.

والمسلم به أن شرط توافر الصفة في رافع الدعوى في دعاوى إلغاء القرارات الإدارية هي مسألة تتعلق بالنظام العام تملك المحكمة وهي تنزل حكم القانون في المنازعة الإدارية من حيث الشكل والموضوع معا على الوجه الصحيح أن تتصدى لبحثه وتقضي فيه من تلقاء ذاتها^(٢١).

ويختص القضاء الإداري بالمنازعة الانتخابية المتعلقة بإجراءات وتصرفات الجهة المختصة بالقيد قبل يوم الاقتراع، وهو بالأساس قضاء مشروعية إذ يسلط رقابته على مشروعية القرار الإداري المختص ليزنه بميزان القانون في ضوء صحيح واقعة وحقيقة ما بنيت عليه أركانه، ويراقب الأسباب التي بُنى عليها القرار المطعون فيه من حيث الصحة^(٢٢).

(٢٠) د. حسن البدروي، الأحزاب السياسية والحريات العامة -دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة-، دار

المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٧، ص ٨٥٧.

(٢١) محكمة التمييز الكويتية الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٢٠١٧ إداري جلسة ١٣ مارس ٢٠١٨.

(٢٢) محكمة التمييز الكويتية، الطعن رقم ١٢٢ / ٢٠٠٤ إداري جلسة ١٢/٢٧/٢٠٠٤.

وقد أوجبَ المشرع الكويتي على الناخب أو المرشح قبل سلوك الطعن القضائي التظلم من قرارات لجنة قيد الناخبين بطلب يقدم لمركز الشرطة ثم يرفع للمحكمة الكلية ليفصل في هذه التظلمات أحد قضاتها يُندب لهذا الغرض ثم تعدل الجداول وفق القرارات النهائية الصادرة تطبيقاً لهذه النصوص.

ومن هذا المنطلق فإن الطعن الانتخابي هو احد الوسائل القانونية للحد من صورية المواطن الانتخابي شريطة ان يتظلم الناخب من قرار لجنة قيد وتسجيل الناخبين عند نشرها لأسماء ناخبين وفقاً لموطن انتخابي صوري.

مع ضرورة التفرقة بين الطعن الانتخابي الذي يسعى الطاعن من وراء طعنه إلغاء قرار إداري صدر من لجنة قيد الناخبين كسطبه من الجدول الانتخابي او عدم قبول طلب ترشحه لانتخابات المجالس النيابية، أو غير ذلك من القرارات الإدارية التي تتعلق بالمرحلة السابقة على يوم الاقتراع، وبين الطعن الانتخابي المتعلق بصحة العضوية أي المتعلق بنتيجة الانتخاب والذي اسنده المشرع الكويتي وفق نص المادة ٥٩ من الدستور إلى المحكمة الدستورية.

وبطبيعة الحال لن يتسنى للناخب ولوج طريق التظلم إلا إذا تضمن الجدول المنشور أسماء الناخبين بالدائرة ومحل إقامتهم، وعندئذ يستطيع أي من ناخبي الدائرة التعرف على مدى صورية العنوان ليكون التظلم مسبياً.

وتأسيساً على ذلك قضت الدائرة الإدارية بالمحكمة الكلية بعدم قبول دعوى أحد الناخبين الذي طلب في دعواه بوقف قرار وزير الداخلية بإدراج أسماء الناخبين بجدول الانتخاب للدائرة الثالثة الذي تضمن أسماء لمواطنين غير مقيمين بهذه الدائرة الانتخابية بل يقيمون خارجها بالمخالفة للمادة (٨) من قانون الانتخاب، لعدم مراعاة رافع الدعوى للإجراءات المنصوص عليها قانوناً ومنها وجوب التظلم من قرارات لجنة القيد بطلب يقدم إلى مركز الشرطة قبل سلوك طريق الطعن أمام المحكمة^(٢٣).

(٢٣) محكمة التمييز الكويتية، الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٠٠٢ الدائرة الخامسة إداري/ب، جلسة ١٧

إبريل ٢٠٠١.

المطلب الثاني

القيود الانتخابية الإلكترونية والإشراف القضائي

من أجل ضمان صحة وسلامة تسجيل الناخبين عن طريق عملية القيد الانتخابي لجات بعض النظم الانتخابية المقارنة إلى استحداث وسيلة القيد التلقائي عن بعد دون تدخل من الناخب، وهذا النظام المتبع في النظام الانتخابي الفرنسي والمصري، كما أن ثمة وسيلة أخرى تضمن القضاء على صورية الموطن الانتخابي استحدثها النظام الانتخابي المصري عن طريق إسناد العملية الانتخابية برمتها بدء من القيد الانتخابي وصدور قرار دعوة الناخبين وإجراءات يوم الاقتراع إلى جهة قضائية، وفق ما ناقشه في نقطتين:

أولاً: القيد الانتخابي التلقائي الإلكتروني

استحدثت طريقة القيد التلقائي الإلكتروني في النظام الانتخابي الفرنسي كما اتبعتها النظام الانتخابي المصري بطريقة متطورة ومبتكرة بما يعرف "بقاعدة بيانات الناخبين":

١- القيد الانتخابي التلقائي الإلكتروني في النظام الانتخابي الفرنسي

وينظم الجدول الانتخابي الفرنسي وفق إجراءات ورد النص عليها بالفصل الثاني من قانون الانتخاب في وفق للتنظيم القانوني لقيد الناخبين الفرنسيين المقرر المواد من (L. 15 - 9) والمادة (17 L) من قانون الانتخاب^(٢٤)، تختص لجنة ذات تشكيل إداري قضائي مختلط بقيد الناخبين الكترونياً وتلقائياً بمجرد توافر شروط الانتخاب وهما السن والجنسية والأهلية الأدبية، وذلك عن طريق الموقع الإلكتروني للجنة على شبكة الانترنت^(٢٥).

وتتيح اللجنة للمواطن داخل الإقليم الفرنسي والمواطنين الفرنسيين بالخارج التسجيل عن طريق عدة وسائل كالذهاب إلى مبنى البلدية أو عن طريق البريد أو يضاف إلى

(24) Chapitre II: Listes électorales: Section 1: Conditions d'inscription sur une liste électorale).

(٢٥) راجع:

-<https://www.interieur.gouv.fr/Elections/Comment-voter/L-inscription-sur-les-listes-electorales>.

ذلك التسجيل في القنصليات الفرنسية بالنسبة للفرنسيين المقيمين خارج فرنسا شريطة أن يكونوا مقيدين في وقت سابق داخل الوطن.

ومن الصعوبة بمكان النقل من دائرة إلى دائرة انتخابية أخرى دون تأكد اللجنة من حقيقة الموطن الانتخابي، فإذا تقدم الناخب بتعديل بيانات عنوانه السكني على غير الحقيقة، فلا يقبل النظام الآلي المعد من قبل "إدارة المعلومات القانونية والإدارية"، التي تخضع لإشراف مجلس الوزراء المعلومات غير الصحيحة عند مطابقة البيانات التي تقدم بها الناخب بتلك المسجلة على النظام الآلي الخاص بالبيانات والمعلومات المتعلقة بالسكان والأقاليم الفرنسية^(٢٦).

٢ - قاعدة بيانات الناخبين في النظام الانتخابي المصري

مرت عملية قيد الناخبين في النظام الدستوري المصري بعدة تطورات ارتبطت بالتطورات السياسية والدستورية في مصر خلال دستور عام ١٩٧١، والإعلانات الدستورية عام ٢٠١١، ودستور ديسمبر ٢٠١٢، ثم دستور عام ٢٠١٤ المعاصر. ومنذ عام ٢٠١١ استحدثت المشرع المصري نظام الكتروني للقيود الانتخابية يسمى "قاعدة بيانات الناخبين" يتم التسجيل فيها بطريقة تلقائية لكل من بلغ سن الرشد السياسي في جمهورية مصر العربية وتوافرت فيه شروط الجنسية المصرية والأهلية الأدبية التي يتطلبها المشرع لممارسة الحقوق السياسية.

ومن أجل ضمان صحة وسلامة قاعدة بيانات الناخبين ومنها صحة الموطن الانتخابي وعدم تعدده أو صورته فإن العنصر الهام في قاعدة بيانات الناخبين يتمثل في (بيانات الرقم القومي) للناخب وهي بيانات المواطنين المسجلة لدى السلطات العامة وتشرف عليها هيئة وطنية تقابل الهيئة لعامة للمعلومات الوطنية في الكويت و"إدارة المعلومات القانونية والإدارية الفرنسية، هي "مصلحة الأحوال المدنية" بوزارة الداخلية بما يضمن وحدة الموطن الانتخابي في الدائرة الانتخابية وعدم صورته^(٢٧).

(26) <https://www.service-public.fr/particuliers/vosdroits/F1939>

(٢٧) المادة (٨٧) من دستور مصر ٢٠١٤.

وعلى هذا النحو تصمن قاعدة بيانات الناخبين في مصر صحة وسلامة القيود الانتخابية وعدم نقل الأصوات من دائرة إلى دائرة انتخابية أخرى على غير الحقيقة، ذلك أن القيود الانتخابية وفق قاعدة بيانات الناخبين تكون ذاتية وإلكترونية لا يسمح بقبول بيانات أو مستندات مخالفة لما هو موجود في بطاقة الهوية الشخصية للناخب أي بطاقة الرقم القومي^(٢٨).

ثانياً: الإشراف القضائي

إذا كانت التطورات في النظام الانتخابي المصري قد خصت عملية القيود الانتخابية حتى انتهت إلى نظام الكتروني هو قاعدة بيانات الناخبين، فإن ثمة تطورا آخر له أهميته في النظام الانتخابي المصري يتمثل في الجهة المشرفة على العملية الانتخابية.

لقد أسند المشرع الدستوري المصري من خلال المواد من ٢٠٨ إلى ٢١٠ من دستور ٢٠١٤ مهمة الإشراف على القيود الانتخابية إلى جهة قضائية، وبذلك انتقلت القيود الانتخابية من إشراف وزارة الداخلية، كما في النظام الكويت، إلى "الهيئة الوطنية للانتخابات" التي تتمتع بالتشكيل القضائي الكامل^(٢٩).

ويتميز الإشراف القضائي على العملية الانتخابية في النظام الانتخابي المصري من بسط الهيئة الوطنية للانتخابات على كافة مراحل العملية الانتخابية بما فيها إصدار قرار دعوة الناخبين، وبذلك تراقب الهيئة حتمية القيود الانتخابية وسلامتها وصحتها، لأنها تشرف بالضرورة على قاعدة بيانات الناخبين.

وفي تصورنا أن المشرع المصري أرسى فكرة توحيد الإشراف على القيود الانتخابية إلى جهة قضائية، وهو أمر محمود لا سيما عند مقارنته بالنظام الانتخابي الكويتي الذي

(٢٨) راجع: <http://www.cra.gov.ye/indexen>

(٢٩) راجع: قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٠٣ لسنة ٢٠١٧ بتشكيل مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات.

- نصوص المواد ٢٠٩، ٢١٠ من دستور مصر ٢٠١٤.

- القانون المصري رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ بشأن الهيئة الوطنية للانتخابات.

تعددت فيه جهات الإشراف على الموطن الانتخابي ما بين مختارية المنطقة ولجنة قيد الناخبين ووزارة الداخلية والهيئة العامة للمعلومات المدنية.

ويتيح نظام الهيئة الوطنية للانتخابات في مصر لكل ناخب الطعن على قراراتها الصادرة الكترونياً بالقيود الانتخابية أو أي من عناصر المرحل، فلا يعني ان قضائية هذه اللجنة وعلى الرغم من قضائية تشكيل هذه الهيئة إلا ان ما يصدر عنها من قرارات هي ذات طبيعة إدارية فيجوز الطعن على قراراتها بالإلغاء أمام القضاء الإداري، تطبيقاً على ذلك قضت المحكمة الإدارية العليا بأن الثقة في مصدر قاعدة بيانات الناخبين لا تمنع من وجود خطأ فيها ولا يحول ذلك دون الحق في الطعن على قاعدة البيانات حال وجود مثالب تهدر مقوماتها الأساسية^(٣٠).

الخاتمة

اهتم المشرع الكويتي بتنظيم دقيق لانتخاب أعضاء مجلس الأمة (البرلمان) الذي تجرى انتخاباته كل أربعة سنوات في الظروف العادية، وعقب ٦٠ يوماً من حل البرلمان، وذلك من خلال إجراءات وشروط نظمها القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢.

وعلى الرغم من دقة هذا التنظيم، إلا أن الملاحظ ضعف السيطرة على نقل الأصوات الانتخابية خلال الدوائر الانتخابية الخمسة، من ناحية، وزيادة أعداد نقل الأصوات الانتخابية في العام الذي تجرى فيه الانتخابات من ناحية أخرى، ومن ثم وجدت ظاهرة صورية الموطن الانتخابي أي موطن انتخابي غير فعلي وغير دائم.

نتائج البحث

١- صورية الموطن الانتخابي هو مصطلح يعبر على نقل الأصوات الانتخابية عبر الدوائر على غير الواقع بما ينتج عنه موطن انتخابي غير فعلي وغير دائم.

(٣٠) المحكمة الإدارية العليا، الدائرة (١١) الطعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٧٣ قضائية، جلسة ٢٣ إبريل

٢٠١٦.

٢- ضعف السيطرة على صورية الموطن الانتخابي في الكويت مرده تعدد جهات الاختصاص ما بين مختار المنطقة ولجنة القيد ووزارة الداخلية إضافة إلى الهيئة العامة للمعلومات المدنية.

٣- الطعون الانتخابية على صورية الموطن الانتخابي هي منازعة انتخابية تتعلق بمرحلة القيد وينعقد الاختصاص بنظرها إلى الدائرة الإدارية بالمحكمة الكلية أي للقضاء الإداري على خلاف الطعن القضائي على نتيجة الانتخاب استناد إلى صورية الموطن الانتخابي التي تختص بنظرها المحكمة الدستورية وفق نص المادة ٥٩ من الدستور الكويتي لأنها منازعة انتخابية تتعلق بيوم الاقتراع ونتيجة الانتخاب وصحة العضوية.

٤- يضمن القيد الإلكتروني للناخبين في النظام الانتخابي الفرنسي والمصري عدم وجود ظاهرة صورية الموطن الانتخابي.

٦- الإشراف القضائي للعملية الانتخابية في النظام الانتخابي المصري عن طريق الهيئة الوطنية للانتخابات له أهميته من حيث عدالة وشفافية والثقة في القيود الانتخابية فضلا عن القضاء على ظاهرة تعدد الجهات التي يخضع لها مراجعة الموطن الانتخابي.

التوصيات

- ١- ضرورة مراجعة نقل الأصوات الانتخابية عبر الدوائر في الكويت بصورة دقيقة.
- ٢- توحيد الاختصاص بمراجعة الموطن الانتخابي وفق بيانات الناخب الموجود في نظام المعلومات المدنية..
- ٣- استحداث نظام القيد الإلكتروني للناخبين في النظام الانتخابي الكويتي.
- ٤- تطبيق نظام الإشراف القضائي للعملية الانتخابية في النظام الانتخابي الكويتي منذ قيد الناخبين وحتى إعلان نتيجة الانتخاب.

المراجع

المراجع العربية

١. بدر محمد عادل، القيد في جداول الناخبين لمجلس النواب البحريني، مجلة كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، السنة ٢٦ العدد ٥١، يوليو ٢٠١٣.
٢. حسن البدرابي، الأحزاب السياسية والحريات العامة -دراسة تأصيلية تحليلية مقارنة-، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، ٢٠١٧.
٣. سعاد الشراوي، عبد الله ناصف، نظم الانتخابات في العالم ومصر، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٩٤.
٤. صلاح الجاسم، إحصائية بنقل القيود الانتخابية: عناوين ليس لها أساس من الواقع، مجلة القيس الالكترونية، عدد ١٢ فبراير ٢٠٢٠.
٥. فيصل الكندري، تجرم فعل التزوير الذي يشكل نقل السكن أحد مظاهره" ندوة كلية القانون الكويتية العالمية، بعنوان قيود الناخبين بين التزوير والتجريم، ٢٤ فبراير ٢٠٢٠.
٦. محمد حسين القبلي، اتجاهات القضاء الكويتي في الطعون المتعلقة بانتخاب مجلس الأمة، مجلة الحقوق، مطبوعات مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، العدد ٣ سنة ٢١. عدد مارس- يونيو ١٩٩٧.
٧. محمد عبد المحسن المقاطع، "طعون القيود استرداد لإرادة الأمة"، مجلة الجريدة الالكترونية، عدد ١/٧/٢٠٢٠.

الدساتير والاتفاقيات الدولية والقوانين والقرارات:

- الدستور الكويتي ١٩٦٢.
- الدستور المصري ٢٠١٤.
- القانون الكويتي رقم ٣٢ لسنة ١٩٨٢ في شأن نظام المعلومات المدنية الصادر في ٢٥ إبريل ١٩٨٢م.

- القانون الكويتي رقم ٤٠ لسنة ١٩٦٦ في شأن المختارين.
- القانون الكويتي رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢ في شأن انتخاب أعضاء مجلس الأمة.
- LOI organique n° 2011-410 du 14 avril 2011 relative à l'élection des députés et sénateurs.
- قانون مباشرة الحقوق السياسية المصري رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤.
- القانون المصري رقم ١٩٨ لسنة ٢٠١٧ بشأن الهيئة الوطنية للانتخابات.
- قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٠٣ لسنة ٢٠١٧ بتشكيل مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات.

الأحكام القضائية:

- البحرين، محكمة الاستئناف العليا المدنية، الطعن رقم ١٧/٢٠١٠/٩/١١٢ جلسة ٤ سبتمبر ٢٠١٠.
- محكمة التمييز الكويتية الطعن رقم ٢١٣ لسنة ٢٠١٧ إداري جلسة ١٣ مارس ٢٠١٨.
- محكمة التمييز الكويتية، الطعن رقم ١٢٢ / ٢٠٠٤ إداري جلسة ٢٧/١٢/٢٠٠٤.
- المحكمة الإدارية العليا، الدائرة (١١) الطعن رقم ٢٠٢٢ لسنة ٧٣ قضائية، جلسة ٢٣ إبريل ٢٠١٦.
- محكمة التمييز الكويتية، الطعن رقم ٣٦٤ لسنة ٢٠٠٢ الدائرة الخامسة إداري/ب، جلسة ١٧ إبريل ٢٠٠١.

المراجع الأجنبية

- Ehrhard Thomas, «Le découpage électoral des circonscriptions législatives: le parlement hors-jeu ? », Pouvoirs, 2017 (n° 149).

- Guillaume Fichet. L'encadrement constitutionnel de la révision des circonscriptions électorales – Étude de droit comparé.. Français, Droit. Université Panthéon-Assas, Paris II, 2016.

مواقع الانترنت

- <https://www.interieur.gouv.fr/Elections/Comment-voter/L-inscription-sur-les-listes-electorales>.
- <https://www.service-public.fr/particuliers/vosdroits/F1939>
- <http://www.cra.gov.ye/indexen>